الأجهزة العمومية للتشغيل كألية للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

Public employment agencies as a mechanism to reduce poverty in Algeria

نسيب احمد [1*]، قعيد ابراهيم [2]، علي بلحاج ياسين[3]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر)،ahmednecib79@gmail.com

[2] جامعة الوادي (الجزائر)،gaid.ibrahim@gmail.com

[3] جامعة تلمسان (الجزائر)، abayi2002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/10/20؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/11/07؛ **تاريخ النشر**: 2020/12/31

ملخص: تعد مشكلة الفقر احدى أهم التحديات التنموية التي تواجه الدول النامية منذ عقود عديدة، والتي تسعى بدورها لانتهاج عدة سبل لمعالجتها والتقليل من أثارها الوخيمة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه سوف نحاول في هذه الورقة البحثية التطرق لكيفية معالجة ظاهرة الفقر عن طريق الأجهزة العمومية للتشغيل، ونستهله هذه الدراسة بتشخيص ظاهرة الفقر بعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالظاهرة، والتطرق لأسبابها الداخلية والخارجية وطرق قياسها بالاعتماد على عدة مؤشرات ، هذا من ناحية ، ومن الناحية الثانية التطرق للأجهزة العمومية للتشغيل المنبثقة عن سياسات التشغيل، المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية، ومدى نجا عتها في التقليل من ظاهرة الفقر.

الكلمات المفتاح : ظاهرة الفقر؛خط الفقر؛الأجهزة العمومية للتشغيل؛الدول النامية

تصنيف JEL : I3 ؛ J6

Abstract: The problem of poverty is one of the most important development challenges facing developing countries for many decades, which, in turn, seeks to find ways to address it and reduce its adverse effects on the economic and social aspects.

Therefore, we will try in this paper to address how to address the phenomenon of poverty through public agencies for employment, and we start this study by diagnosing the phenomenon of poverty by introducing some concepts related to the phenomenon, and to address its internal and external causes and methods of measurement based on several indicators, on the one hand, and on the other hand And the extent of its success in reducing poverty.

Keywords: poverty phenomenon؛poverty line؛ public employment agencies ؛ Developing countries

Jel Classification Codes : I3 ; J6

* المؤلف المراسل

I- تمهيد :

يعتبر الفقر و البطالة من المشاكل والظواهر التي أرهقت اقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة عرقلت مسارها التنموي والمعيشي، تتمثل في مختلف المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها.

ونظرا لأن الفقر في مفهوم التنمية البشرية الشامل هو الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة، وافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الآخرين ، والحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية والإبداع وشل قدرة الإنسان على الإبداع أمام هذه الحقيقة كان لابد من البحث عن سياسات أفضل و حلول ناجحة تحقق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تحقق مصالح فئات الشعب ولا سيما المهمشة الفقيرة منها .

والجزائر كغيرها من هذه الدول مازالت تعاني من ظاهرة الفقر، الذي يعتبر ظاهرة في غاية التعقيد فأسبابه متشابكة مابين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، مما جعل الدولة الجزائرية تولي اهتماما أساسيا لهذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية على المستوى الإقتصادي والاجتماعي ، مشكلات صحية وأمنية وأخلاقية وثقافية .

ومحاولة منها للقضاء على هذه الظواهر والمشكلات تبنت عدة تدابير ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل لفك شبح البطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد ، من خلال مجموعة من الآليات والأجهزة والبرامج ، التي تعتبرها الدولة أحد أهم العناصر في سياسات التشغيل من أجل القضاء على الفقر ومحاربة البطالة .

وعليه انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي:

- إلى أي مدى تم الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر عن طريق الأجهزة العمومية للتشغيل

I.1- أهداف الدراسة وأهميتها :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ إبراز الإطار العام حول ظاهرة والفقر.
- ✓ معرفة واقع ظاهرة الفقر في الجزائر
- ✓ -إبراز دور وأهمية أجهزة وبرامج التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية.

وعليه سنتناول في هذه الدراسة النقاط التالية:

- ✓ الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر
- ✓ واقع ظاهرة الفقر في الجزائر
- ✓ الأجهزة العمومية للتشغيل كآلية للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

II - الإطار النظري

II - 1. الاطار المفاهيمي لظاهرة الفقر:

يعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، لذلك سنحاول من خلال هذا المدخل تحديد أهم أبعاد هاته الظاهرة .

II -1.1. مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتخطى الجوانب النقدية، تنشأ عندما يفتقر الناس للوصول إلى المرافق المدنية الكافية مثل خدمات التعليم والصحة .لذلك، فإن وضع السياسات، محدداتها وتدابيرها اللازمة للقضاء على الفقر من شأنها، بحكم التعريف أن تختلف من بلد إلى آخر.

– دلّ الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

– من جهة أخرى تركز بعض تعاريف الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، الأولى تتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة(المشتركة)إضافة إلى عدم تمكن «الفقراء » من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية[1].

– كما يعرف على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة .والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي [2].

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الفقر هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها أنها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل الضعيف[3].
- الفقر تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة[4].

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية[5]

بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف الفقر على انه :حالة اقتصادية اجتماعية وكابوس يعيشه فئة معينة من المجتمع تتمثل في ارتفاع نسبة الوفيات، سوء التغذية، ارتفاع مستوى البطالة، الجهل، المرض وغيرها من الحالات الاجتماعية المزرية.

II –2.1. خصائص ظاهرة الفقر:

إن الفضل في دراسة صفات الفئات الاجتماعية الضعيفة(الفقراء)يرجع إلى الأنثروبولوجي " لويس اوسكار " الذي أجرى دراسته حول الأحياء المختلفة في مكسيكو، حيث خلص إلى أن هناك عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، و هي[6]:

–الحالة الغذائية: يقوم واقع الأسرة في إشباع احتياجاتها للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، بمعنى أن نوع وكمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق، فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها وإنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله. وتتألف أنواع هذه الأغذية على المواد النشوية (القمح، الأرز، البطاطا) الحبوب والبقوليات .

–الحالة الصحية : إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور سواء على المستوى الجسدي أو العقلي مقارنة مع غيرها من الفئات، ويعزي السبب في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، ونسبة إصابة الأسر الفقيرة بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة .

–الحالة السكانية : تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء وخاصة في المدينة من الاكتظاظ والعمران العشوائي وندرة المساحات الخضراء وغياب أنظمة الصرف الصحي أو تداخلها مع شبكة توزيع المياه، التي إن وجدت لاتصل على نحو كاف إلى المنازل . وتعاني أيضا من غياب الكهرباء أو انقطاعها وتراكم النفايات وسط الشوارع و بين الأبنية.

–الحالة الديمغرافية : تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالارتفاع النسبي لعدد أفرادها وبالتالي يرتفع معدل الإعالة .

يرتبط حجم الأسرة ارتباطا وثيقا بحالة الفقر، في الأسر الكبيرة الأكثر فقرا من الأسر الصغيرة، وعلى الرغم من اشتراك أفراد الأسرة في بعض السلع، إلا أن نصيب الفرد من الموارد يقل في الأسر الكبيرة بصورة مطلقة، من ناحية أخرى يعول الفقراء عدد أكبر من الصغار مقارنة بغير الفقراء .

–الحالة التعليمية : ارتفاع نسبة الأمية عند البالغين وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ فالغالبية العظمى من الفقراء لم ينهوا سوى تعليمهم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم .

–الحرمان: الحرمان هو إخفاق في واحد أو أكثر من انساق الانتماء والذي يعد أساسي في أداء المجتمع لوظيفته، مثل النظم القانونية و الديمقراطية وسوق العمل والحماية الاجتماعية ونظام الأسرة والمجتمع. ان الأفراد والأسرة يعانون من تراكم الأخطار والمشكلات والمعوقات المؤدية إلى الفقر الاجتماعي وبالتالي، إلى الإهدار الاجتماعي، بل والى فقدان الهوية ذاتها والحرمان مشكلان؛ حرمانا ماديا وحرمانا معنويا، فالحرمان المادي يمكن أن يقاس عبر البطالة والازدحام السكاني وغياب الأمان والافتقار إلى موارد معينة وما إلى ذلك، أما الحرمان الاجتماعي تمثل خصوصا في تدني المشاركة في العلاقات و الأعراف والمناسبات الاجتماعية التي تستدعي عضوية الناس في المجتمع.

– انعدام الحيلة وانعدام القدرة عل التعبير: رغم تباين الطرق التي تعاني منها الجماعات المختلفة من الفقر في الأماكن المختلفة، فان هناك قواسم مشتركة بينهم حيث تتسم حياة هؤلاء بانعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير مما يحد قدرتهم على الاختيار، ويحدد نوعية تعاملهم مع أرباب العمل والأسواق والدول وحتى المنظمات غير الحكومية تحدهم من الاستفادة من الفرص. عليهم التعامل معهم في القطاع الخاص والدولة وإلى حد أقل في المجتمع المدني، غالبا ما يميلون إلى صدهم وإبعادهم واتسامهم بالفضاضة والافتقار إلى روح الرعاية.

وكل هذه الأمور معتادة في حياة الفقراء، ويتوق الفقراء إلى مسؤولين ينصتون إليهم ويثقون بهم ولا يكذبون عليهم ويعاملونهم باحترام حتى ولو لم يستطيعوا مساعدتهم.

II –3.1. أنواع الفقر: يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

– الفقر المطلق والفقر النسبي :حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة

– **الفقر الثابت و المؤقت** : الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزُه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي.

تصنيفات أخرى للفقر[8]:

–**الفقر الاقتصادي** :الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ .

–**لفقر الإنساني** :هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود .

–**الفقر السياسي** :يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية .

– **الفقر السوسيو ثقافي** :الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع .

–**الفقر الوقائي** : هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

II –4.1. طرق قياس ومكافحة الفقر:

توجد العديد من الطرق لقياس ومكافحة الفقر تتمثل في الآتي[9]:

II –4.1. 1.طرق قياس الفقر النقدي :

أي دراسة لقياس الفقر تمر بمرحلتين هما التشخيص والتجميع، بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء، فجمع المعلومات المتحصل عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى انتشار الفقر، ودرجة شدته في المرحلة الثانية، باستخدام مقاييس مختلفة لقياس هذه الظاهرة وهذه المقاييس هي:

– **قياس الفقر من منظور الدخل** : من أهم المؤشرات التي تقيس الفقر من منظور الدخل الآتي :

- **نصيب الفرد من الدخل القومي** : يعبر عن القدرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة[10] .
- **نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (الإنفاق الاستهلاكي)** : استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن دخل الأسرة، ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر[11]
- **متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية** : يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية .

$$Cm=Ct / Ns$$

Cm: متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية.

Ct: الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة.

Ns: عدد الوحدات الاستهلاكية للأسرة.

ويحتسب عدد الوحدات الاستهلاكية للأسرة على اعتبار أن رب الأسرة يساوي وحدة استهلاكية واحدة، وكل فرد من أفراد الأسرة الآخرين يساوي جزءا من الوحدة الاستهلاكية، تبعا لما هو مشاهد على مستوى استهلاك الأفراد ضمن فئة عمره، ونوع جنسه.

- **الإنفاق على المواد الغذائية:** يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية، وهذا ما يعني انخفاض مستوى معيشتها.
- **حصة الفرد من السعرات أو البروتين:** يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات الإنفاق على المواد الغذائية الذي يمكن استخدامه من التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، وفقا لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية، أو حاجاته للبروتين، باعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء .

II -4.1. 2 قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية:

لا شك أن المؤشرات السالفة الذكر لقياس مستوى المعيشة وبالتالي لقياس الفقر تتضمن نقطة ضعف مشتركة، وذلك لأنها تأخذ في الحسبان ما تحصل عليه الأسرة من دخل، أو استهلاك مباشر فقط، وتهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها، ويقصد بذلك ما قد تحصل عليه الأسرة من خدمات صحية، وتعليمية، ودعم في الأسعار، ومساهمات أخرى تقدمها الدولة، والتي لا يمكن إهمال دورها في رفع معيشة الأسرة.

II -4.5. اسباب الفقر:

ومما سبق، فإن تحديد أسباب الفقر يرجع إلى أسباب داخلية واخرى خارجية. ونذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) يبين الاسباب الداخلية والخارجية للفقر

الاسباب الداخلية	الاسباب الخارجية

اقتصاديا: - السياسات الإنمائية الحكومية الغير مناسبة. - قلة فرص العمل. - البيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي مناسب. - قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية. - النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق). - انخفاض الأجور تحت خط الفقر. - قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية). - التحكم المحدود بالموارد.	**سياسيا:** - انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر - ضعف المشاركة الشعبية - انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر؛ - البيئة الغير ملائمة لمشاركة المنظمات الغير حكومية والجماعات المحلية في التنمية بمشاركة فاعلة؛ - الفساد	- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية - تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية - عبء الديون - الحروب - تدهور نسب التبادل التجاري - عولمة أسواق السلع والخدمات - انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.
ديمغرافيا: - ارتفاع معدل نمو السكان - ارتفاع معدل الإعالة.	**اجتماعيا:** - عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية والغير حكومية) - قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن، التدريب المهني) - الأمية والتعليم والتدريب المهني، الغير ملائم لمتطلبات السوق - التمييز ضد المرأة - العزلة الاجتماعية - التهميش الاجتماعي - انعدام الاستقرار الاجتماعي	

III – واقع ظاهرة الفقر في الجزائر

الجزائر بلد يبلغ عدد سكانه 39,7 مليون نسمة، بلغ المعدل الرسمي للفقر فيه 5,03 % في عام 2013 ،والتي تعتبر أحدث بيانات متاحة . إن معدل الفقر المدقع بين مجموع السكان في الجزائر كان أقل من ذلك، إذ بلغ 0,5 % ومع ذلك فإن نحو 10% من سكان الجزائر – أو قرابة أربعة ملايين نسمة – يعتبرون مُعرضين لخطر السقوط مرة أخرى في براثن الفقر إذا اشتدت عليهم الظروف.

III –1. تشخيص الفقر في الجزائر

إن السياسة الاستعمارية التي كانت في الجزائر قد أضعفت الوضع الاجتماعي التقليدي .وزادته سوء بطمس حقيقة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي مسلم[12]

III –1.1. تعريف الفقر في الجزائر:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا ".

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية[13]

III –2.1. جذور الفقر في الجزائر:

تعود جذور الفقر في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث مست من65% إلى 75% من مجموع الشعب الجزائري آنذاك . ومع بداية عشرية التسعينات عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية و تقشفية أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22 % عام1995، مع تفشي ظاهرة الإرهاب التي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية، مما أدى إلى نزوح كبير نحو المدن، هذا بالإضافة إلى تسريح شريحة كبيرة من العمال بدعوى الخوصصة، ومن ثم اللحاق بالركب العالمي .فغداة الخمسينات كانت نسبة الفرنسيين في الجزائر حوالي المليون يتحكمون في الأراضي الخصبة و الأملاك، مما عكس التوزيع غير العادل للثروات الناتجة عن قطاعي الصناعة والفلاحة، حيث كان معدل إنتاجية هذين القطاعين يتراوح من 1 % إلى 9 % .

فالمعمرون الفرنسيون كانوا يمثلون 1 %من النسبة الإجمالية للسكان بدخل يتراوح 60% من الدخل الإجمالي، بينما كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر حوالي65 % إلى 75% من إجمالي السكان .إن النظام الاستعماري حرم الشعب الجزائري من ثرواته وهويته وكذا حقوقه . ومع زيادة النمو الديموغرافي .

فمن 1,4% سنة 1914 وصلت إلى85,2 % سنة 1954 . هذه الزيادة السكانية تزامنت مع ركود الإنتاج مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر . ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة التي ارتفعت من نصف مليون سنة 1955 لتصل 850 ألف في نفس السنة هذه الوضعية الكارثية أدت إلى ظهور موجات النزوح الريفي إلى المدن الكبرى من جهة والهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى .

III -3.1. أسباب الفقر في الجزائر:

تعود أسباب الفقر في الجزائر إلى[14] :

-تفاقم البطالة :تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان و العجز عن توفير المتطلبات الأساسية ،حيث انتقلت من 6,12% سنة 1988 إلى 20,7% سنة 1991 و إلى 24,3% في 1993 ثم إلى 28,6% سنة 1997 و % 25سنة 2000، و هذا ناتج عن غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من ذات المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة (1994-30 جوان1998) يزيد عن 360 ألف عامل .

-النزاعات الداخلية و الخارجية :قد ساهم الصراع السياسي و النزاع الداخلي المسلح في الجزائر القائم منذ سنة 1992 بتعميق الفقر وانتشاره في أوساط فئات عريضة من السكان ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية :

-ساهم الصراع و التدهور الأمني في إحجام المستثمر المحلي و الأجنبي عن الإقبال على الاستثمار في الجزائر بصورة عامة و الإنتاج بصورة خاصة عدا المحروقات.

-سخرت السلطة الجزائرية كل إمكانياتها و جهودها لمختلف أسلاك الأمن لمقاومة الجماعات المسلحة.

-أدى تدهور الوضع الأمني إلى الهجرة نحو الخارج.

-قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العامة منها و الخاصة مما أدى إلى فقدان العديد من المواطنين لمصادر رزقهم.

- **برامج التصحيح الهيكلي** :يتمثل في الإصلاحات الذاتية الاقتصادية التي مرت بمرحلتين هما :مرحلة إعادة الهيكلة و مرحلة استقلالية المؤسسة العمومية. و الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل المؤسسات الدولية.إذ واصلت الجزائر مسعاها في حركة إصلاح الاقتصاد الوطني وتعتبر برامج التعديل الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر و ازدياده و أدى ذلك إلى انخفاض مستوى التعليم و زيادة على حل المؤسسات وتسريح العمال و تفشي البطالة و بالتالي زيادة معدلاتها.

- **الصدمات الخارجية** :تعرضت الجزائر منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات أثرت على الناتج الوطني وعقدت أوضاع ميزان المدفوعات، و من هذه العوامل:

-ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقة للديون مما زاد من تكلفة خدمة الديون الخارجية.

-تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية و سجلت أسعار البترول انخفاض أدى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1986 .

-اشتداد الحماية في الدول الصناعية و ركود النمو الإقتصادي و ضعف نمو التجارة الدولية.

- **ضعف و تراجع المعدلات الاقتصادية** : أخد الاقتصاد الجزائري يكشف عند الثمانينات عن علامات بارزة من التعب و العبء .ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف و تراجع معدل نمو الإقتصادي خاصة في الفترة (1985 - 1995) البطالة و تدهور مستويات المعيشة للمواطنين خاصة الفئة الدنيا و يعود ذلك إلى الاختلافات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .و قد أفرزت سياسات تقيد الأسعار و العمل بأسعار صرف مغال فيها للعملة الوطنية تشوهات واسعة في هيكل الأسعار و الحوافز .مما أضعف من كفاءة تخصيص الموارد و الإهمال النسبي لآلية السوق في تحديد قرارات الاستثمار و الإنتاج أدى إلى زيادة المؤسسات الإقتصادية العامة الخاسرة التي شكلت عبء على ميزانية الدول[15]

III -2. قياس خطوط ومؤشرات الفقر في الجزائر:

III -2. 1. تقديرات خطوط الفقر في الجزائر:

تم تقدير العديد من خطوط الفقر في الجزار تتمثل في الآتي:

أ- تقديرات خط الفقر المطلق :استنادا إلى مفهوم خط الفقر المطلق فقد قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام1988 بـــ2791 دج ، حيث قدر في الحضر بـــ2791 دج، أما في الريف فقد قدر بـــ2809 دج، وعند تقديره سنة 1995 وجد أنه يقدر بـــ14.827 دج بينما وصل حد الفقر المطلق سنة 2000 بـــ 19.794دج، هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق راجع إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات ، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية، من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع لارتفاع أسعار السلع الدولية، ويرجع كذلك لاستمرار التدهور في القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

ب- خط الفقر الغذائي " الفقر المدقع " :يأخذ هذا الخط كمرجع سلة من المواد الغذائية التي تسمح للفرد باستهلاك حوالي 2160 حريره يوميا، والقيمة النقدية لهذه العتبة قدرت عام 1988 بـــ 2172 دج للشخص بحيث قدرت بـــ2165 دج في الريف و2181 دج في الحضر، ووصلت هذه العتبة سنة 1995 إلى 10.943 دج للشخص، حيث بلغت في الريف 10.898 دج للشخص وفي الحضر 10.991 دج للشخص، ووصلت هذه العتبة سنة 2000 بـــ13.905 دج للشخص، حيث بلغت في الحضر بـــ 13.946 دج للشخص، وفي الريف بـــ 13.849 دج . وقد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة بـــ 5.7 سنة 1998 ووصلت إلى 3.1 %سنة 2000 ، وانخفضت إلى 2.7 %سنة 2005 ، هذا الانخفاض في حد الفقر المدقع راجع إلى ارتفاع عدد الأسر التي بواسطة دخلها تمكنت من إشباع الحاجات الغذائية، من خلال رفعها لعدد السعرات الحرارية التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة.

ج- خط فقر الحد الأدنى "خط الفقر العام " :يستنتج هذا الخط من عتبة الفقر الغذائي مضافا إليها معامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية، والأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة يطلق عليهم مصطلح فقراء جدا، هذه العتبة قدرت بـــ2791 دج للشخص سنة 1988 ، حيث

قدرت في الريف بـــ 2809 دج وفي الحضر بـــ 0660 دج، وارتفعت سنة 1995 بـــ 14.706 دج، وقدرت نسبة الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة بـــ8.1 % من المجتمع سنة 1988ونسبة 14 % من المجتمع سنة 1995 ، وانخفضت النسبة سنة 2000 إلى 12.1% من المجتمع . ووصلت النسبة إلى 5.7 % سنة 2005 هذا الانخفاض في خط فقر الحد الأدنى راجع لتحسن بعض الظروف المعيشية للأسر الجزائرية .

د –خط الفقر الأعلى : يأخذ هذا الخط النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة، قدر هذا الخط سنة 1988بـــ 3215 دج لشخص، حيث بلغ في الحضر 2181 دج للشخص وفي الريف قدر بـــ 3265 دج للشخص بينما قدرت هذه العتبة سنة 1995 بـــ 18.191 دج للشخص حيث قدر في الريف بـــ 10.895 دج لشخص و10.991 دج للشخص في الحضر، وكانت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة سنة 1988 تقدر ب 12 % من المجتمع، وارتفعت إلى 22.6% من المجتمع سنة 1995 والى 30% سنة 2000 .هذا الارتفاع راجع لأن عدد الأسر الفقيرة ارتفعت تكاليف استهلاكها ليس فقط لسد الحاجات الأساسية الغذائية، وإنما لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائي[16]

هـ – خط الفقر الدولي :تعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي وهو 1 دولار في اليوم، حيث تسعى إلى تحقيق الهدف . الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام 2015 ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنه وكما أن هناك خطوطا للفقر قامت على أساس المقارنات الوطنية، هناك خطوط للفقر لأغراض المقارنات الدولية، حيث نجد أن هناك خطا للفقر بمبلغ دولار واحد يوميا، وهناك بمبلغ1.25 دولار يوميا للشخص الواحد يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية ، ويستند هذا الخط إلى الاستهلاك عند الكفاف، وهناك خط بمبلغ 2 دولار يوميا، ولاستبعاد أثر سعر صرف العملة المحلية من أسعار السلع والخدمات، يتم تعديل هذا الخط باستخدام مماثلات القوة الشرائية لوحدة العملة في الدولة ، حيث قدرت نسبة السكان في الجزائر التي تعيش تحت خط أقل من 1.25 دولار يوميا ب 3.8 % سنة 1981، و ذلك راجع إلى سياسة الرخاء والعيش الأفضل المنادى به في مطلع الثمانينات، وارتفعت النسبة عام 1990 إلى 6.2 %، وذلك راجع إلى الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا إلى4.3 % سنة 2005، وذلك راجع لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، بفضل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

وانخفضت هذه النسبة إلى 3.1 % لتحقيق هدف الألفية سنة 2015، إذا ما حققت البرامج التنموية أهدافها المرجوة، مع استمرار ارتفاع أسعار البترول[17].

III –2. 2.معدلات الفقر في الجزائر (2008– 2013):

شهدت معدلات الفقر في الجزائر للفترة أعلاه تراجع من سنة لأخرى كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2) يوضح معدلات الفقر في الجزائر للفترة (2008–2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11.10	%9.80	%6.20	%5.55	%5.20	%5.03

المصدر: الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية. رابط الكتروني

http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic#10411 Consultee le 29/08/2019

يعود السبب في انخفاض معدلات الفقر إلى استمرار ارتفاع أسعار البترول وجهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي تهدف لمساعدة الفقراء من خلال القرض المصغر والفلاحة والسكن والصحة و التكوين المهني، فكان الهدف منها هو الدفع بالأنشطة الاقتصادية إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية في إطار مكافحة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي.

III -3. الأجهزة العمومية للتشغيل كآلية للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر:

تستند سياسة التشغيل في الجزائر أساسا على مخطط عمل وطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة ويرتكز هذا المخطط على مسعى شامل و متناسق يأخذ بعين الاعتبار[18] :

- واقع السياق الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطور الإطار الاقتصادي الكلي؛
- مختلف العوامل المؤثرة في التشغيل، لاسيما الاستثمارات و النمو خارج المحروقات؛
- مساهمة الفاعلين و الشركاء في مكافحة البطالة؛
- ضرورة تعزيز المرفق العمومي للتشغيل من أجل تسيير سوق العمل بكفاءة؛
- ضرورة إرساء مسعى قطاعي مشترك لمعالجة مسألة التشغيل والبطالة.

وتهدف سياسة التشغيل في الجزائر إلى:

- محاربة البطالة عن طريق مقاربة إقتصادية تفضل دعم الاستثمار المنتج، المحدث لفرص العمل؛
- تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ سياسة تكوين تلبي احتياجات سوق العمل؛
- تنمية روح المقاولاتية لاسيما عند الشباب؛
- تحسين وتعزيز الوساطة في سوق العمل.

إن الأجهزة العمومية للتشغيل متعددة منها ما هو مرتبط بوزارة العمل، ومنها ما هو مسير من قبل وزارة التضامن، ومنها ما هو تابع لصندوق الزكاة، وسنحاول التطرق لأهمها حتى يتسنى لنا الوقوف على مدى فعالية سياسية التشغيل المتبعة في الجزائر.

III -3. 1.الأجهزة المسيرة من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

III -3. 1.1. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: هي مؤسسة وطنية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 66-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل، إذ تعتبر من أقدم الآليات العمومية للتشغيل في الجزائر ومهمتها الأساسية تسيير سوق العمل من خلال الأجهزة التالية:

-جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): يهدف هذا الجهاز، المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديريات الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى[19]:

- تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين؛
- تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف.

يوجه الجهاز إلى ثلاث (3) فئات من طالبي العمل المبتدئين:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

يعد عقد لكل فئة من الفئات السالفة الذكر:

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛
- عقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني؛
- عقد تكوين – إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

والجدول الموالي يبين عدد المناصب المفتوحة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال السداسي الأول من سنة 2017.

الجدول رقم (3): التنصيبات المحققة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال السداسي الأول من سنة 2017

العقود	عقود إدماج حاملي الشهادات	عقود الإدماج المهني	عقود تكوين – إدماج	المجموع
جهاز المساعدة على الإدماج المهني	13970	9437	9405	32812
			القطاع الإداري	775
			القطاع الاقتصادي	32037

المصدر: إحصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مؤشرات سوق الشغل، متوفرة على موقع الوزارة، http://www.mtess.gov.dz/ar/، تاريخ الاطلاع : 2019/08/10 على الساعة 15:18.

–عقد العمل المدعم: يعتبر عقد العمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة، يتقاضى الشباب طالبي الشغل المبتدئين الموظفين في هذا الإطار أجور طبقا لسلم الأجور للهيئة المستخدمة[20]

تساهم الدولة في أجرة المنصب لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو التالي:

- 12.000دج للشهر بالنسبة للجامعيين

- 10.000دج للشهر بالنسبة للتقنيين السامين
- 8.000 دج للشهر لفائدة خريجي التكوين المهني والنظام التربوي (المستوى الثانوي)
- 6.000 دج للشهر لعقود تكوين-إدماج بالمؤسسة. لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد

والجدول الموالي يبين عدد المناصب المفتوحة في إطار عقد العمل المدعم خلال السداسي الأول من سنة 2017.

الجدول رقم (4): التنصيبات المحققة في إطار عقد العمل المدعم خلال السداسي الأول من سنة 2017

العقود	عقود إدماج حاملي الشهادات	عقود الإدماج المهني	عقود تكوين – إدماج	المجموع
عقد العمل المدعم	10222	5956	1095	17273

المصدر: إحصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مؤشرات سوق الشغل، متوفرة على موقع الوزارة، http://www.mtess.gov.dz/ar/، تاريخ الاطلاع : 2019/08/10 على الساعة 15:18.

III -3. 2.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ :

يتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري و ذلك من قبل شاب أو عدة شباب مقاولين مؤهلين للاستفادة من هذا الجهاز، يتم تسيير هذا الجهاز من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، و حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني الرسمي، فقد تم خلال سنة 2016 تمويل قرابة 11262 مشروع موزعة حسب النسب التالية[20]

- 66 في المائة من المشاريع الممولة موجهة للشباب خريجي مراكز التكوين المهني؛
- 18٪ من المشاريع الممولة موجهة لخريجي الجامعات؛
- 65٪ من المشاريع الممولة تبلغ قيمة الاستثمار فيها أقل من 5 ملايين دينار؛
- وتمول 14 % من المشاريع للنساء؛
- 92٪ من المرقين الممولين لا تتجاوز سنهم 35 سنة.

والجدول رقم (07) يبين عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة وإلى غاية نهاية جوان 2017 بلغت حوالي 883003 منصب شغل، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5) عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة إلى غاية نهاية شهر جوان 2017

السنوات	عدد مناصب الشغل
2010 وما قبلها	392670
2011	92682
2012	129203
2013	96233
2014	93140
2015	51570
2016	22766
جوان 2017	4739
المجموع	**883003**

المصدر:إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:(https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques)

تاريخ الاطلاع:10-08-2019

الشكل رقم (1): مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة والى غاية نهاية جوان 2017

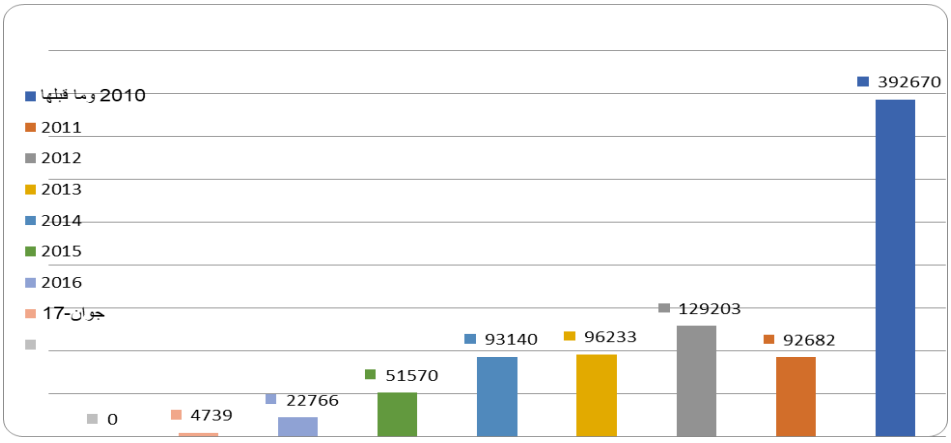

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

III -3. 3.الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية[21]

- أكثر من 11.583 بطّالا تمّ تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.
- أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية
- منذ سنة 2004، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تمّ تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل
- في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أوليا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.
- ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

الجدول رقم (6): عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاعات النشاطات خلال 2017.

قطاعات النشاطات	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	707	1698
الصناعة التقليدية	339	871
البناء والأشغال العمومية	84	234
الري	4	8
الصناعة	196	555
الصيانة	12	35
الصيد البحري	15	45
المهن الحرة	53	111
الخدمات	268	659
نقل البضائع	2	2
نقل المسافرين	1	3
المجموع	1684	4221

المصدر: إحصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مؤشرات سوق الشغل، متوفرة على موقع الوزارة، http://www.mtess.gov.dz/ar/، تاريخ الاطلاع: 2019/08/10 على الساعة 15:18.

III -3. 4. الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن :

III -3. 1.4. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرةENGEM: لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهذه المهمة، وهي وكالة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 [22]، وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، فإن الوكالة منحت حوالي 801513 قرض موزعة على مختلف القطاعات، وذلك منذ إنشائها والى غاية 31 أوت 2017 ، والجدول رقم (09) يوضح ذلك.

الجدول رقم (7): توزيع القروض حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	112880	%14.08
الصناعة الصغيرة	310426	%38.73
البناء والأشغال العمومية	68134	%8.50
الخدمات	166534	%20.78
الصناعة التقليدية	139617	%17.42
التجارة	3164	%0.39
الصيد	758	%0.09
المجموع	801513	%100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفرة على الموقع:(http://www.angem.dz/ar/article/prets-/octroyes)، تاريخ الاطلاع: 10-08-2019.

III -3. 2.4. أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: من بين البرامج الخلاقة لمناصب الشغل، جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الذي يهدف أساسا إلى مكافحة البطالة وفق المقاربة الاقتصادية، من خلال انجاز أشغال ذات منفعة عمومية قادرة على تسهيل بروز مؤسسات مصغرة قصد تحسين الهياكل القاعدية و الخدمات العمومية على مستوى المناطق المحرومة ، و كذا ترقية القطاع الخاص لاسيما من خلال المقاولة الصغرى ، و ذلك باعتماد طرق جد مبسطة في مجال عقد الصفقات[23].

IV- خاتمة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر التحديات العالمية العويصة، التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا، حيث يوجد على الصعيد العالمي ما يزيد على1.5 مليار من الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم .

أغلبهم في البلدان النامية و الفقيرة ، مما جعل الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه في اتساع متزايد، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات ، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها البلدان النامية، قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج

ملموسة، مما عمق من تفشي ظاهرة الفقر وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع ..

وباعتبار الجزائر واحدة من بين هذه الدول ، والتي عانت ولازالت تعاني من مشكلة الفقر فقد وضعت مجموعة من السياسات و البرامج بهدف التقليل من حدة الفقر ، و القضاء على البطالة .

ومن خلال معالجتنا للموضوع تم التوصل للنتائج التالية:

- تنامي ظاهرة الفقر خلال السنوات الاخيرة
- أن هشاشة الاقتصاد الجزائري كانت من اهم الأسباب لبقاء معدلات البطالة مرتفعة
- تراجع نتائج برامج التشغيل وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي تنتهجها الدولة بسبب إنهيار أسعار البترول العالمية .
- مناصب الشغل الناتجة عن الاجهزة العمومية للتشغيل غير كافية لوحدها للقضاء على الفقر
- نستر الجهات الوصية عن معدلات الفقر للسنوات الاخيرة

وبعد عرضنا لنتائج الدراسة لا يفوتنا ان نقدم التوصيات التالية:

- العمل على خلق مناصب عمل قارة تحقق مستوى من الدخل كفيل بتلبية متطلبات الحياة .
- يجب على الدولة للحد من ظاهرة الفقر رسم إستراتيجية ذات أمد بعيد معتمدا على الإمكانيات الذاتية وبعيدا على الحلول الظرفية .
- محاولة إدماج جميع فئات الشعب وخاصة الفقيرة في الحياة السياسية وذلك بوضع سياسات فعالة للقضاء على الرشوة والمحسوبية والعمل على تحقيق العدالة .
- تطوير المنظومة المصرفية من أجل تسهيل تمويل المشاريع وتفعيل دور البنوك مع إنشاء بنوك إسلامية من أجل مشاركة أوسع في عملية التنمية الشاملة .
- العمل على وضع سياسات اقتصادية
- بعيدة عن التبعية البترولية .
- تفعيل صندوق الزكاة بالرفع في مبالغ نسب مساهمته في عملية تمويل المشاريع مبالغ القروض .

– الإحالات والمراجع :

1-محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية بالمغرب خلال الفترة 10-12 ماي 2010

2-حاج قويدر قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم .الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، 2014 ، ص17

3- بوزار صفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014 الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014 ص 553

4- حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة الصندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر03 ،2011 ، ص 12

5- حاج قويدر قورين، مرجع سابق ، ص17

6-حصر ور ي نادية ، مرجع سابق ،ص ص 10-13

7-بوزار صفية ، مرجع سابق ، ص 553.

8- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية في محافكة الفقر، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول :تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة البليدة، يومي01 -03 جويلية 2007 ص 4

9- حاجي فطيمة ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية 2013/ ،2014 جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص ص 21- 27

10- محمد الصقور وآخرون ، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، عمان ، 1996 ، ص 30

11- عدنان داود العذراء ، هدى زوير الدعمي ،قياس مؤشرات ظاهرة الفقر قي الوطن العربي ،الطبعة الأولى ،دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن ،2010 ، ص 45

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهضة وإزالة الفقر، بنيويورك ،2000، ص 23-28.

13- البنك الدولي ، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة . متاح في :

http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but- inequality-persists تاريخ الزيارة : 2019/08/10

14-بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ، ظاهرة الفقر في الدول العربية_ المظاهر، الأسباب، و سبل العلاج- (حالة الجزائر)، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09ديسمبر 2014 ، ص 421

15- حاجي فطيمة ، مرجع سابق، ص ص 134- 135

16- بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ، مرجع سابق، ص 422

17- حاجي فطيمة ، مرجع سابق، ص ص 144-147

18- عرض السياسة الوطنية للتشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، متوفرة على الرابط:

http://www.mtess.gov.dz/fr/presentation-de-la-pne/ ، تاريخ الاطلاع 2019/08/10.

19- المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 30 أفريل 2008، العدد 22، ص 20.

20- عرض السياسة الوطنية للتشغيل، مرجع سبق ذكره.

21- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 سبتمبر 1996، العدد 52، ص 12.

22- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 يناير 2004، العدد 06، ص 08.

23- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، أصداء وكالة التنمية الاجتماعية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، العدد الثالث، أفريل 2017، ص 2.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نسيب احمد ، قعيد إبراهيم ، علي بلحاج ياسين (2020)، **الأجهزة العمومية للتشغيل كآلية للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، الجزائر: جامعة الوادي;، الوادي، الجزائر ص.ص 10–28.

SCAN ME